

متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي

الاستاذ المساعد الدكتور
رواء زكي يونس الطويل
كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

المقدمة

يتبادر الى ذهن القارئ عن الديمقراطية بأنها تحصيل حاصل، وبالذات في شأن اتفاق الاراء حول تعريف واحد للديمقراطية والذي يقترب من المعنى الوافي التي اتت من اندماج كلمتين من اللغة اليونانية القديمة وهما Demos الشعب و Kratien وتعني حكم أو سيطرة بالشعب وللشعب، وحيث ان ازمة الديمقراطية في الوطن العربي لم تعد محصورة بفشل الاشكال التقليدية لها وتجاوزتها الى الاشكال الجديدة البديلة التي طرحت والى القوى السياسية التي تتبناها، لذا انطبق على موضوع الديمقراطية الوصف العربي (السهل الممتنع)، لكثرة الدراسات التي تناولتها والتجارب المختلفة لتطبيقها. وان احتمالات التحول الديمقراطي تزداد بازدياد سيطرة القطاعات المنتجة ووجود طبقة اجتماعية خاصة تستمد قوتها من قدراتها الانتاجية وليس من سيطرتها على السلطة، وبذلك يكون التحول الديمقراطي في هذه المجتمعات نتيجة الوصول الى حد ادنى من التوازن بين المصالح الاجتماعية، فالتوسع الاقتصادي والذي يمثل قدرة النظام الانتاجي على سد الحاجات الاجتماعية المتطورة للسكان، كما ان تزايد الثروة العامة يخلق مناخاً اجتماعياً مختلفاً كلياً عن ذلك المناخ الذي يخلقه الكساد أو الركود الاقتصادي، لدرجة انه يمكن جعل هذا التزايد أو النمو معياراً للتمييز بين نموذجين اجتماعيين مختلفين.

ان التوسع الاقتصادي يتحكم الى درجة كبيرة بنمط العلاقات الاجتماعية والتوزيع الطبقي للمجتمعات، فقيام نظام اجتماعي يسمح بتعديل الفوارق بين الطبقات، سواء حصل ذلك من خلال نظام ضريبي ام من خلال تبني نظم قيمية واخلاقية ودينية تمنع النمو المفرط لمشاعر الغنى والظلم، مما يسمح بوجود تواصل بين جميع الطبقات الاجتماعية ويمنع حصول التناقضات الحدية والتوترات التاريخية التي تقود الى نمو تيارات المواجهة الثورية، وليس هذا الوضع الذي يشجع على التفاهم والتعاون بين القوى الاجتماعية والسياسية كما تفرضه الديمقراطية. وفي الاقطار العربية يسيطر الان منهجان ومقاربان احدهما يركز على العوامل الثقافية من دين وثقافة وتقاليد تاريخية والاخر ينطلق من دراسة المجتمع المدني وطبيعة المؤسسات التي تنظم حياة هذا المجتمع ليصل الى فهم اشكاليات الديمقراطية.

